لا خوف على الوحدة فهي محمية بإرادة الله .. وكل أبناء الوطن

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

الملحقيات الثقافية وسفارات اليمن بالخارج مما سيوفر الجهد وينظم عملية المتابعة للطلاب المبتعثين وحل الكثير من المشاكل التي كانت تحدث سابقا في هذا الخصوص.

وأضاف الدكتور باصرة " يجري حاليا استكمال إدخال بيانات بقية الطلاب إلى النظام الذي سيمثل نقلة نوعية في ضبط عملية الابتعاث وضمان عدم تلف الملفات أو ضياعها وربط الوزارة بالملحقيات والسفارات ..منوها بان الوزارة وتنفيذا للبرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أولت اهتماما بأبناء المغتربين اليمنيين خاصة في المملكة العربية السعودية الشقيقة ودول الخليج العربي نظرا لتواجد جاليات يمنية كبيرة فيها، وذلك من خلال تخصيص مائة منحة من المنح المقدمة من المملكة العربية السعودية للمتفوقين من أبناء المغتربين واعتماد 140 منحة داخلية في الجامعات اليمنية لهم يتم الحصول عليها عبر المفاضلة، وذلك ابتداء من العام الدراسي 2007- 2008م .

الجامعات الحكومية والأهلية

وفيما يتعلق بالجامعات الحكومية والأهلية، أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي ان الجامعات الحكومية والأهلية احتلت أهمية بالغة في المصفوفة التنفيذية للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية وإدراجها في البرنامج التنفيذي للإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي التي اقرها مجلس الوزراء، مشيراً إلى انه تم تحقيق العديد من الانجازات الحكومية في هذا المجال حيث تم استحداث إدارتين عامتين في قطاع الشؤون التعليمية بالوزارة، الأولى الإدارة العامة لشؤون المؤسسات التعليمية وتعنى بإيجاد قاعدة بيانات ومعلومات عن كافة الجامعات الحكومية والأهلية وعدد الطلاب المقبولين والمتخرجين وأعضاء هيئة التدريس ومستوى التجهيزات العلمية فيها بالإضافة إلى مراجعة وثائق الجامعات الأهلية وتحديدا أوضاعها القانونية والأكاديمية ومتابعة تنفيذ ماورد في قانون الجامعات الأهلية ولائحته.

أما الإدارة الثانية فهي الإدارة العامة لتطوير المؤسسات التعليمية وتتولى إعداد المخطط والبرامج والمقترحات لتطوير مؤسسات التعليم العالي بالتنسيق مع الجهات المختصة.

وفي مجال تطوير البنية التحتية قال الدكتور باصرة "قامت الوزارة بإدراج العديد من المشاريع لمنشآت وامباني الجامعات في إطار البرنامج الاستثماري للخطة الخمسية الثالثة للتنمية الممولة من مؤتمر المانحين واستطاعت الحصول على موافقة لإنشاء مشاريع بـ110 ملايين دولار في عدد من الجامعات الحكومية بالإضافة إلى تشكيل فريق فني من الوزارة ومختصين للنزول إلى الجامعات ومساعدتها في إعداد دراسات الجدوى للمشاريع التي تمت الموافقة عليها من قبل المانحين أو المشاريع المطلوب الحصول على دعم لها من المانحين.

ونظرا لعدم وجود آلية للتواصل والتقييم والمتابعة بين الوزارة والجامعات باستثناء المجلس الأعلى للجامعات الذي ينعقد مرتين في العام ، أوضح وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن وزارته اعتمدت آلية جديدة لتحقيق هذا الهدف الهام تمثلت بعقد اللقاءات التشاورية بين قيادة الوزارة ورؤساء الجامعات الحكومية لتحقيق التواصل بينها وبين الوزارة والتواصل مع بعضها البعض والتشاور حول مختلف القضايا والمشكلات واتخاذ القرارات المناسبة لها ومتابعة تنفيذها ، مشيراً إلى أن هذه الآلية حققت نجاحاً كبيراً انعكس على مستوى الأداء، وقال:"نظمت الوزارة بالتعاون مع جامعتي صنعاء وعدن المؤتمر الدولي للحضارة اليمنية بعنوان "عدن الحضارة والتاريخ" ويتم الإعداد حاليا للمؤتمر الثاني للتعليم العالي الذي سينعقد نهاية العام الجاري تحت شعار "التعليم العالي وسوق العمل".

وبالنسبة للجامعات والكليات الأهلية فقد قامت الوزارة - حسب الدكتور باصرة- بالعديد من الإجراءات المتعلقة بتنفيذ قانون الجامعات الأهلية رقم (13) لسنة 2005م وشكلت لجاناً للنزول الميداني إلى الجامعات والكليات الأهلية وتحديد شكلها القانوني وتبعيتها ورأس مالها ومدى توفر البنية التحتية والهيئة التدريسية ومستوى الالتزام بالطاقة الاستيعابية ونسب القبول وتم انجاز 80 في المائة من تلك المتطلبات الواردة في القانون.

ولفت إلى أن الوزارة تقوم بمتابعة تنفيذ قرار مجلس الوزراء الخاص بإغلاق الكليات الطبية في الجامعات الأهلية، حيث تم تطبيق القرار بنسبة 95 في المائة واتخذت الإجراءات القانونية ضد جامعة واحدة فقط لم تلتزم بهذا القرار وأوجدت الوزارة آلية للتواصل بين الجامعات والكليات الأهلية ومتابعة تنفيذ المهام والإجراءات المطلوبة منها وفقا للقانون عبر اللقاء التشاوري الدوري بين قيادة الوزارة ورؤساء وعمداء الجامعات والكليات الأهلية.

وقال باصرة: " الوزارة قامت أيضاً بمراجعة كافة الوثائق للجامعات والكليات الأهلية ومنحها تجديد تراخيص بمزاولة العمل , وكذا مراجعة ملفات رؤساء الجامعات وعمداء الكليات الأهلية وإصدار قرارات تعيينهم كما قامت بمتابعة تشكيل مجلس أمناء لكل جامعة يتولى إقرار الخطط والسياسات للجامعة و تعيين ممثل للوزارة في كل جامعة وكلية أهلية يتولى حضور اجتماعاتها ورفع تقارير دورية عن مدى التزامها بتنفيذ القانون ولائحته التنفيذية والقرارات والتوجيهات الصادرة عن الوزارة.

مجال البحث العلمي

وفي مجال البحث العلمي، أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن البحث العلمي يعتبر الركيزة الأساسية للتنمية في أي بلد واستشعارا من فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بأهمية البحث العلمي في عملية البناء والتنمية فقد وضعه ضمن أولويات برنامجه الانتخابي، وقامت الوزارة بترجمته من واقع المصفوفة التنفيذية للبرنامج عبر انجاز اللائحة المنظمة لجائزة رئيس الجمهورية لتشجيع البحث العلمي، وهي جائزة سنوية وفتح باب المنافسة على الجائزة من قبل الأكاديميين والباحثين في عشرة مجالات محددة تركز على المجالات التي تخدم عملية التنمية واحتياجاتها في البلد، مشيراً إلى انه تم الإعلان عن الجائزة ومجالاتها مطلع العام 2008م بعد أن وجه فخامة رئيس الجمهورية باعتماد 100مليون ريال للبحث العلمي في موازنة 2008م.

وقال :" الوزارة تهتم بهذا الجانب من خلال دعم المؤتمرات العلمية التي تنظمها الجامعات وتحديد المجالات المطلوبة في البحث العلمي ومساعدة الجامعات على اعتماد موازنة خاصة بالبحوث العلمية في كل جامعة" .

المشاريع التطويرية

وبالنسبة للمشاريع التطويرية، حرصت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تعزيز الثقة مع المنظمات والدول المانحة وسعت لتعزيز وتوسيع الشراكة معها في مختلف المجالات، واستطاعت عبر مشروع تطوير التعليم العالي والبحث العلمي أن تحصل على هبات ومساعدات مختلفة تم الاستفادة منها في العملية التطويرية للتعليم العالي، وقد جاء تقرير بعثة البنك الدولي التي زارت المشروع الممول من البنك ليؤكد على نجاح المشروع وضرورة استمراره ودعمه فيما اعتبر وفد الحكومة الهولندية المشاريع الممولة من الجانب الهولندي بالتنسيق مع الجانب اليمني في مجال التعليم العالي من أفضل المشاريع في الوطن العربي.

واستعرض وزير التعليم العالي والبحث

منح أوائل الجمهورية حرية التخصص وبلد الدراسة واستثناؤهم من تحديد سقف الرسوم الدراسية